

القطاع غير الرسمي

بوزيدي سليمان

مقدمة:

يرى ماكس فيبر أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة هدفها الحصول على منفعة بوسيلة رشيدة وعقلانية⁽¹⁾ فالمنفعة والحاجة والرشادة من المفاهيم الأساسية للتحليل الاقتصادي خاصة في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي اعتباراً لمدى طبيعته ومركباته المختلفة والمتنوعة حسب المناطق والجهات التي ينتشر فيها وهذا نفسه يعتبر كحد فاصل في تفاقمه، فما كان يعتبر أساسياً في التعريف به أصبح عائقاً في تحديد معالمة وذلك ليس إلا لأن الدارسين لهذا القطاع يجمعون على صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع وشامل لكل مظاهر وأشكال القطاع غير الرسمي، فعلى الرغم من المحاولات والمشاركات المتعددة والهادفة إلى تحديد معنى القطاع غير الرسمي، إلا أن الإشكال مازال مطروحاً نظراً لتباين التعريفات وتضاربها، ومع ذلك فإن كل الأدبيات التي تناولت الموضوع تشير في تعريفها للقطاع غير الرسمي أنه ذلك القطاع الذي يحتوي على نشاطات غير رسمية وغير مراقبة من طرف الدولة سواء بأجهزتها الجبائية والضريبية أو أجهزة الضمان الاجتماعي. فما مفهوم القطاع غير الرسمي وماهي العوامل الأساسية التي أدت إلى نشأته وتطوره وأهم الفئات التي تنشط في هذا القطاع؟.

أولاً: القطاع غير الرسمي.

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في جانب منها في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تتضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي في الو.م.أ، و20% في إيطاليا، و10% في السويد، و8% في المملكة المتحدة فيما هو، في الدول النامية، لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريباً.⁽¹⁾ ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي 61% من إجمالي التشغيل بالدول العربية.⁽²⁾

1- مفهوم القطاع غير الرسمي: خلفية تاريخية.

ينقسم القطاع الحضري إلى ثلاث قطاعات: القطاع الأول الزراعة، القطاع الثاني الصناعة والقطاع الثالث الخدمات، إلا أن هذا

لا يعكس الاقتصاد الحقيقي في الدول النامية فنجد النشاط الرسمي لمركز المدينة يشمل الموظفين الخواص، وظائف حرة ومؤسسات عامة والنشاط غير الرسمي لضاحية المدينة يشمل عمال غير مؤهلين، بطالين، وظائف غير شرعية لامتصاص اليد العاملة التي لم تجد لها مكان في القطاع الرسمي، فهذه الثنائية dualisme للنشاط الرسمي وغير الرسمي عوضت وحلت محل الثلاثية بالنشاط الحضري لدول العالم الثالث. هذه الفكرة يؤكدتها B.Granotier.⁽³⁾ ثنائية جد واضحة تعوض إذن وتحل محل المفهوم الكلاسيكي لثلاثية النشاطات الحضرية للعالم الثالث. ارتبط مفهوم القطاع غير الرسمي Secteur informel منذ نشأته بالحضر، إذ اعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر Urbanisation، والهجرة من الريف إلى المدينة Migration rurale ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي Formel، وآخر غير رسمي Informel.

وفي كتاب G.Balandier "المعنى والقوة Sens et Puissance" يشير إلى فكرة رئيسية وهي أن المجتمعات تعبر عن نفسها من خلال مستويين اثنين: المستوى الرسمي والمستوى اللارسمي (الواقع)، ولنفهم هذه المجتمعات علينا أن نفهمها من واقعها أي الجزء الواقعي (الارسمي)، ويتمثل هذا الأخير في النشاطات غير الرسمية، عمق الجانب الديني للممارسات الدينية، خروج المرأة للعمل... إلخ⁽⁴⁾

ومفهوم الازدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي كان سائداً في نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع غير الرسمي بوقت طويل، فالنموذج الذي انتشر بعد الح.ع. II، خاصة الذي قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية: قطاع حديث Moderne، وقطاع تقليدي Traditionnel، فالقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط

المباشر بالعالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والتي تستخدم هنا إنتاجيا متقدما، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي، أما القطاع التقليدي فيشمل على الأنشطة التي كانت سائدة قبل تغلغل نخط الإنتاج الرأسمالي في اقتصاديات العالم الثالث والتي استمرت أيضا في التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث، وظلت تستخدم أساليب إنتاج تقليدية، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو الزراعة⁽⁵⁾. وفي ظل هذا النموذج للتنمية، يعد القطاع الحديث المحور الأساسي في عملية التنمية، حيث يفترض أن عمليات التصنيع ستم فيه على نطاق واسع ومتزايد، بحيث يمكن استيعاب قوة العمل الفائضة في القطاع التقليدي، ومن ثم تحقيق الهدف من التنمية طبقا لهذا النموذج، وهو نمو الناتج القومي، وبذلك يصبح القطاع الحديث قادرا على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل، أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر فلم تكن هدفا مباشرا لهذا النموذج، حيث كان يفترض أنها ستم تلقائيا، وعلى نحو تدريجي، نتيجة لتساقط منافع النمو على الفئات الفقيرة، وعلى هذا توقع البعض أن القطاع غير الرسمي لن يستمر في المستقبل وأنه قطاع هامشي ومتخلف وتابع للقطاع الرأسمالي، وليس لديه القدرة على تكوين رؤوس الأموال، أو حل مشكلات البطالة أو توفير الحاجات الأساسية في المدينة، ولذلك سيندر في النهاية، وبالتالي لا جدوى من إتباع سياسات تطوير هذا القطاع، لأن نتائج استمراره هي زيادة استغلال العمال، وزيادة مستويات الفقر⁽⁶⁾.

إلا أنه، بعد مضي عدة عقود، اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو الذي توقعه هذا النموذج، كما اتضح أنه إذا كانت بعض الدول النامية قد حققت أحيانا معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادي، إلا أن منافع هذا النمو لم تصل إلى الفقراء، كما أن التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله، ولم يستوعب القطاع التقليدي في القطاع الحديث، ومن ثم بدأ الاهتمام يتحول من التركيز على الناتج القومي إلى النمو مع التوزيع وبدأ عدد من الدارسين بتناول أوضاع الفقراء في الدول النامية.

لقد أجريت دراسات متعددة، في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ونسب هذه الظاهرة إلى وجود قطاع كبير ومتضخم في اقتصاديات تلك الدول، يضم أنشطة اقتصادية متنوعة تولد دخولا لا يمكن تقديرها بالطرق الرسمية المعتادة عن تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وذلك إما لصعوبة تحديدها من خلال الطرق المعروفة للحسابات القومية، أو لعدم التبليغ عنها كليا أو جزئيا، أو لكونها غير قانونية⁽⁷⁾.

لما لوحظ أيضا أنه رغم ارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل، فإن معدلات البطالة Chômage تكون منخفضة في المجتمعات التي لا يوجد فيها نظام لتعويضات البطالة وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعي، واتضح أن هذا يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أي وسيلة للإعاشة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، كذلك اتضح أن الكثير من هؤلاء يجدون أعمالا مدرة للدخل في المشروعات الصغيرة وفي أنشطة لا تشملها الإحصاءات الرسمية، وقد وجه هذا الأمر الانتباه إلى أهمية هذه المشروعات والأنشطة في توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر⁽⁸⁾.

والاختلاف بين ازدواجية أو الثنائية من خلال منهج التحديث، الذي يقوم على التقسيم الثنائي للنشاط الاقتصادي إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي وبين الازدواجية من خلال المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاع رسمي وغير رسمي، هو أنه، في ظل المنهج الأول، يفترض أن القطاع الحديث سوف يتسع ويكبر، مع استمرار عملية النمو، ويستوعب القطاع التقليدي، وتصبح قوة العمل خارج قطاع الزراعة، تمارس العمل بأجر في النشاط الإنتاجي الحديث، بينما التقييم إلى قطاع رسمي وغير رسمي يقوم على الأقل في الأجر القصير، على التعايش بين القطاعين، وأن القطاع الرسمي ليس مؤقتا كما أن نسبة قليلة من المشاركين في هذا القطاع يتسمون بقدر مرتفع من الكفاءة، والقدرة على التنظيم، ومن ثم، بدلا من النظر إلى الأنشطة التقليدية على أنها سمة من سمات التخلف في دول العالم الثالث، أصبح ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه قادر على توفير فرص العمل وإنتاج سلع وخدمات، خاصة للفقراء من سكان الحضر، وللمهاجرين إلى المدينة من أبناء الريف⁽⁹⁾.

طرف آخر للاختلاف بين الثنائية (الرسمي، وغير الرسمي) وثنائية (الحديث والتقليدي) يتجلى في أن الأولى تركز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتولي قليلا من العناية لبقيّة خصائص المؤسسة، وفضلا عن ذلك يثير مفهوم (تقليدي) نوعا من الاستخفاف، باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته بصفة جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، أما ثنائية (الرسمي وغير الرسمي) فتبدو محايدة ولا تقول شيئا أكثر من تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة الحضرية، علاوة على لا رسمية علاقتها بباقي مكونات البناء الاجتماعي الحضري⁽¹⁰⁾.

كما أن مصطلح (القطاعين الحديث والتقليدي) يتضمن التمييز بين الفرعين على أساس نوع السلع المنتجة ونوع التكنولوجيا المستخدمة، ومن الواضح، كما أظهرت العديد من الدراسات الميدانية، أن كثيرا من السلع غير التقليدية يتم إنتاجها بواسطة كلا القطاعين الفرعيين للإنتاج، فضلا عن كلمة "تقليدي" تحمل أحيانا مغزى سلبيا، يوحي بانعدام ووجود الدينامية، أو باستخدام أساليب تكنولوجية منخفضة الكفاءة.⁽¹¹⁾

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التي تبدو واضحة في مجالات عديدة مثل: صناعات الملابس، والأخشاب وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من مجالات الصناعة، التجارية والخدمية، ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي، ولكن يجب النظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في اعتباره يحمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري.⁽¹²⁾

تعريف القطاع غير الرسمي: تميز مصطلح "القطاع غير الرسمي"⁽¹³⁾ من عدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات كبيرة بين الباحثين في هذا المجال. فقد استخدم للإشارة إلى فقراء الحضر على وجه الخصوص، أو أولئك الذين يقطنون الأحياء الفقيرة المزدهمة بالسكان في المدن، وكذلك من يقيمون في مأوى ذي مواصفات متواضعة للغاية، كما استخدم أحيانا للمشتغلين في أنشطة لا يحظى أغلبها بالرضا من جانب المجتمع مثل: بائعي المخدرات، ومن إليهم، ممن يقومون بأعمال قد تكون شبه مشروعة أو غير مشروعة أصلا، وكذلك من يقومون بأعمال متواضعة، مثل: الكناسين، وما سحي الأحمية، وفي بعض الأحوال كان المصطلح يعبر عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي وقد ينتهي به الحال إلى سكن الأحياء الفقيرة، والاشتغال في مهن متواضعة اقتصاديا واجتماعيا.⁽¹⁴⁾

ويقصد بالقطاع غير الرسمي، في هذه الدراسة، ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية، تعمل في أنشطة نقدية، وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حدتها الدولة لمزاولة نشاطها، وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة، المرتبطة بالمخدرات والدعارة... الخ على كافة المستويات الطبقية، وأيضا أنشطة الخاصة بالطبقة العليا، باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا. ويقصد بالوحدة الاقتصادية أي نشاط اقتصادي: إنتاجي، أو تجاري، أو خدمي يمارسه شخص طبيعي أو معنوي، في منشأة أو خارجها، ويدير دخلا وعلى هذا، يعتبر وحدة اقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصصة لمزاولة نشاط اقتصادي معين بصفة مستمرة، وكذلك العربة المثبتة بنهر في الطريق، أو على رصيف أو سوق، وأيضا الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالأسواق، وينصرفون في نهاية اليوم، والباعة المتجولين، ومقدمي الخدمات المتجولين، ومن في حكمهم.

التعاريف الحديثة للقطاع غير الرسمي:

- تعريفات بعض علماء الاجتماع:

حسب التعريف الذي جاء به Alain Maurice يبدو أكثر تعميقا فالقطاع غير الرسمي أو الموازي هو نظام متعدد وشامل أين تشكل السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا في هذا القطاع هذه مع تضمن النشاطات غير المراقبة والمتعددة ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات الاستهلاكية، الأعمال التكميلية المقايضة، عملية إعادة توزيع المواد المحصلة علما بمختلف الطرق على الزبائن والأقارب فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والأجر بهدف سد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي.

إذ عرف قراشني Garchni القطاع غير الرسمي على "أنه عمل أسود"، يوجد في كل مكان قطاع آخر للاقتصاد اللارسمي أين تنعدم مثل هذه التعقيدات تشريعات على حماية الشغل ومن يقوم به أعباء ضريبة يتحملها أرباب العمل وأصحاب المؤسسات وممارسات تقييدية من طرف النقابة أنه العمل الأسود.⁽¹⁵⁾ ومنه فالقطاع غير الرسمي أو الموازي هو نظام متعدد وشامل، أين تشكل السوق السوداء العنصر أكثر بروزا في هذا القطاع، هذه المجموعة تتضمن النشاطات غير المراقبة والمتعددة ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات وبالتالي فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والاجتماعي.⁽¹⁶⁾

ويعرف البعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على أنها الوحدات الاقتصادية التي تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وينخرط فيها إما الذين يعملون لصالحهم أو الذين يعملون لقاء أجر. وتنبع صفة غير الرسمية هنا من أنها غير مسجلة ولا تدخل في الإجراءات القومية، لها علاقات محدودة أو لا توجد علاقات بينها وبين الأسواق المنظمة والمؤسسات الانتمائية و مؤسسات الخدمة العامة.⁽¹⁷⁾

- تعريفات بعض الاقتصاديين:

تبعاً لتنوع الإيديولوجيات التي تعتنقها الدولة تعددت المعايير المستخدمة لتعريف القطاع غير الرسمي، حيث نجد أن الدول ذات التخطيط غير المركزي تعتبر أن الدخل محدد (غير المعلن للسلطات الضريبية) سواء يدخل أو لا يدخل ضمن تقدير الحسابات الوطنية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس منه وبين معياري الإقرار للسلطات الضريبية، والتقدير الفعلي للنشاط الاقتصادي الكلي تتحدد وتندرج الرؤى الخاصة بتعريف الاقتصاد غير الرسمي،⁽¹⁸⁾ وفي ما يلي استعراض لبعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي تحت كل معيار:

يرى Vito Tanzi في الاقتصاد غير الرسمي: أن مصطلح Economy underground هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو بالأحرى مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية، كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة أخرى له، "بذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم تقديره في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره، بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية".

ويتفق Edgard Fiege مع Tanzi في تعريفه الاقتصاد غير الرسمي حيث حدده "بمجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المصرح عنها ضريبياً أو تلك التي تقاس بواسطة أساليب تقدير النشاط الاقتصادي".

ويعرف Ennolangfeld الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي، والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني.⁽¹⁹⁾

ويعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في الو.م.أ الاقتصاد غير الرسمي "من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل، ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل والناتج الوطني".

ويعرف Ingemar Hansson الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية، وتنقسم إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب وأنشطة اقتصادية ذاتية".

كما يعرف F.Jm Feld brugge الاقتصاد غير الرسمي على "أنه ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تخرب من الرقابة المركزية، لأنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج".⁽²⁰⁾

وربما يكون تعريف Grossman قد وضع طبيعة تلك الأنشطة التي تخرب من الرقابة المركزية إذ يحدد الاقتصاد غير الرسمي: "في حدود تلك الأنشطة المرتبطة وجودها مباشرة بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة".⁽²¹⁾

ويعرف wiles الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه سلوك ضد النظام العام، يتعلق بأي شيء لا يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة".⁽²²⁾

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد غير الرسمي إلا أن هناك جوانب مشتركة فيما بينها، ويتميز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عالمية هي:

أ- ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية.

ب- تسير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فإن أدوات التقدير التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها، وغالباً لا تخضع دخولها للضرائب.

أما الباحث عاطف وليد أندراوس فقد عرف الاقتصاد غير الرسمي "على أنه ذلك الاقتصاد الممثل لجزء من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة في الاقتصاد الوطني أنشطة ينتج عنها سلع وخدمات نقدية تتبادل من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو

تستهلك ذاتيا، ومجموع هذه الأنشطة يمارس في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها ومداخلها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للنتاج والدخل الوطنيين، كما قد لا تخضع للضرائب".⁽²³⁾

ويعرف الأستاذ علي بودلال الاقتصاد غير الرسمي (الخفي): "بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل و التي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام إما تعد إخفاءه تحريا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد".⁽²⁴⁾

-تعريفات الهيئات الدولية:

حتى منتصف القرن الماضي استعمل مصطلح العمل في السوق السوداء إلى النشاطات التي تقوم بجانب القطاع الرسمي، غير أن المفهوم اتضح أكثر بعد الح.ع. II. أين انتشرت ظاهرة السوق السوداء عبر معظم أنحاء المعمورة وخاصة داخل الدورة المتضررة من الحرب ومخلفاتها من دمار وندرة بعض المنتجات الأساسية، وبهذا بدأت تظهر تسميات جديدة تشير جميعها إلى الأنشطة غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي نذكر منها،⁽²⁵⁾ الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الخفي ... إلى غير ذلك من التسميات المتعددة والمستخدمة في التعريف بالاقتصاد غير الرسمي إلى حين صدور التقرير الذي أعده المكتب الدولي للعمل بخصوص حالة التنمية في الدول النامية أطلق بصفة رسمية تسمية النشاط غير الرسمي.⁽²⁶⁾ كما استعملت عدة مصطلحات للتدليل على النشاطات غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي أهمها اقتصاد غير رسمي، موازي، غير شرعي، خفي، إجرامي، السوق السوداء ... وغيرها من المصطلحات.⁽²⁷⁾

في سنة 1972 عرف المكتب الدولي للعمل (BIT) الأنشطة غير الرسمية بالشكل التالي: "النشاط غير الرسمي عبارة عن مجموعة الحوادث المنتجة للسلع والخدمات من أجل خلق مناصب شغل ومواد للأشخاص المعنيين هذه الوحدات تتميز بمستوى تنظيمي ديني العمل بمستوى صغير، فارق ضئيل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، أيضا علاقات العمل تتركز أساسا على العمل المؤقت، الروابط العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية،⁽²⁸⁾ وفي هامش التعريف يجمع الاقتصاديون المهتمين بدراسة هذا الاقتصاد على أن دراسات الأستاذ Keith Harth لدولة كينيا تمثل الخطوات الأولى الممهدة لميلاد مصطلح غير الرسمي هادفا من خلال ذلك إلى دراسة مشكلة الدخل غير المهيكل، فظهر مصطلح "غير رسمي" قد مهد فعلا الطريق إلى بروز مصطلحات جديدة للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي فنذكر على سبيل المثال الاقتصاد غير المهيكل non Structuré، الموازي Parallèle تسميات أخرى أطلقت على ظاهرة مشتركة، ألا وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

وتسميات أخرى لخصها الأستاذ J.C williard.⁽²⁹⁾ في جدول يضم 24 مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون والإحصاء. أما ظهور مفهوم "النشاط غير الرسمي" يرجع إلى التقرير الشهير للمكتب الدولي للعمل (BIT) كما ذكرنا سالفًا والذي عرف بتقرير كينيا، بمناسبة الدراسة التي قام بها حول التنمية بالدول النامية.⁽³⁰⁾

ولقد اقترح المكتب الدولي للعمل عام 1972 تعريف النشاط غير الرسمي بالشكل الآتي:

"النشاط غير الرسمي هو مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني، تعمل بمستوى صغير، مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي، العلاقات العائلية، الشخصية أو الاجتماعية.⁽³¹⁾ وبهذا الشكل يظهر أن البنك الدولي للعمل انطلق من سبعة معايير أساسية لتعريف النشاط غير الرسمي هي كالآتي:

- 1- سهولة الالتحاق بالعمل غير الرسمي، بالنظر إلى غياب الحواجز عند الدخول.2- استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، إدخال جوري، غياب القرض المؤسساتي).3- الملكية العائلية للمؤسسة.4- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى عشرة عمال).5- استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة (غياب أوقات أو أيام محدودة للعمل).6- تكوين وتأهيل خارج النظام الرسمي للتكوين.7- سوق تنافسي غير مقنن.⁽³²⁾

ولقد أضاف SETHURMAY عام 1976 معبرا عن رأي المكتب الدولي للعمل، دراسة منشورة بالجلد الدولية للعمل، معايير أخرى لتعريف النشاط غير الرسمي، ويتعلق الأمر خصوصا بالمعايير التالية:

1- مرونة أوقات العمل. 2- غياب اللجوء إلى القرض المنتظم. 3- انخفاض أسعار المنتوجات. 4- تدني مستوى التعليم. 5- غياب استعمال الكهرباء.

خلال السنوات اللاحقة ظهرت عدة دراسات أخرى حاولت كلها رسم معايير لتحديد النشاط غير الرسمي، ولقد اختلفت هذه التعاريف والمعايير المستعملة في ذلك باختلاف ميدان الدراسة، ويظهر أنه كلما تعددت المعايير لتعريف النشاط غير الرسمي كلما كان تحقيق المعايير المعتمدة كلها في آن واحد أمر صعب نوعاً ما.

على هذا الأساس يمكن القول بأن البنك الدولي للعمل لم يعط تعريفاً دقيقاً وموحداً للقطاع غير الرسمي، بل ترك التقدير لكل دولة مهمة به قصد تحديد المعايير المناسبة والميكانيزمات الملائمة لتحديد النشاطات التي تدخل ضمن القطاع غير الرسمي.⁽³³⁾ ولقد عرف الملتقى الوطني الإحصائي للعمل، في دورته الرابعة عشر، القطاع غير الرسمي على أنه: "مجموع النشاطات المستقلة الصغيرة، التي يمارسها عمال بأجر أو دون أجر، تتميز بنموذج ذي مستوى ضعيف من حيث التنظيم والتكنولوجيا، تهدف أساساً إلى خلق عمل ومداخيل، تتم دون موافقة رسمية من السلطات، وتفتل من الميكانيزمات الإدارية التي تتكفل بضمان احترام التشريعات المتعلقة بالضرائب والدخل الأدنى ... وكذا شروط العمل، وهي تعتبر نشاطات خفية."⁽³⁴⁾

عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر النشاط غير الرسمي على أنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كلياً أو جزئياً للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كلياً أو جزئياً ضمن الإحصائيات والمحاسبة.⁽³⁵⁾ ويحصر التقرير العام للمؤتمر الرابع عشر الإحصائي العمل المنعقد في جنيف (من 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 1987) مفهوم القطاع غير الرسمي في مجموعة من النشاطات الصغيرة مستقلة مع أو بدون عمال مأجورين، هذه النشاطات ممارسة بمستوى تنظيم وتكنولوجيا أدنى (ضعيف)، الهدف الرئيسي منها خلق مناصب شغل ومداخيل للأشخاص الذين يمارسونها، هذه النشاطات تمارس بدون مصادقة رسمية للسلطات، نشاطات يتهرب أصحابها من الإجراءات الإدارية التي تلي عليهم شرعية احترام دفع الضرائب والأجر الأدنى وإجراءات متعلقة بالمسائل الجبائية وظروف العمل فهي نشاطات مستترة.⁽³⁶⁾

فهو يحمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء والتي تمارس خاصة بمستوى تكنولوجي وتنظيمي ضعيف ويكمن هدفها في تكوين مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون فيها وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات لا تخضع لمراقبة الآليات المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل.⁽³⁷⁾ فالمفاهيم الكبرى تلتخص في نشاطات صغيرة مستقلة، تنظيم وتكنولوجيا ضعيفة البحث عن العمل والمداخيل ولا شرعية هذه النشاطات، الأمر الذي أكدته باحث اقتصادي، "يعتبر نشاط اقتصادي غير رسمي عندما يتجاهل هذا النشاط كلية أو بصفة جزئية قواعد الإجراءات المسطرة من طرف القانون والتنظيمات من الزاوية التجارية على وجه الخصوص."⁽³⁸⁾

كما عرف الأستاذ أحمد هني A Henni على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تعمل بغض البصر عنها.⁽³⁹⁾

إذن فالقطاع غير الرسمي هو عبارة عن مزاوله نشاطات صغيرة الحجم، غير مهيكلة منظمة على مستوى فردي أو عائلي وتخرج عن إطار التصريح في النظام القانوني. وبصفة عامة لم يتفق الدارسون على تعريف موحد للقطاع غير الرسمي.⁽⁴⁰⁾

ثانياً- نشأة وتطور القطاع غير الرسمي.

منذ عدة سنوات لم يكن اقتصاد التنمية بحاجة إلى الاستناد إلى الاقتصاد اللارسمي فالتساؤلات الأساسية التي كانت تطرح حتى منتصف سنوات السبعينات، كانت مجملها مرتبطة بالتصنيع، العلاقات ريف - مدينة، الاندماج ضمن التجارة الدولية ومسألة الديون، هذه المحاور التي لم يشير إليها الأنثروبولوجيين، الجغرافيون وحتى علماء الاجتماع بالمرّة، ومنذ نهاية سنوات السبعينات وعكس ما كان يطرح من دراسات، فرض الاقتصاد أو القطاع غير الرسمي في الخطابات الرسمية ومن طرف فاعلي هذا الاقتصاد، فكيف كانت بداية ظهور مفهوم "اللا رسمي"؟.

لقد تفتن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ السبعينيات إلى أهمية الأنشطة غير الرسمية التي تمتنعها بعض الفئات الاجتماعية في استعاب القاديين الجدد إلى سوق العمل، والمساهمة في عملية التنمية الحضرية.⁽⁴¹⁾

إذ وردت الإشارة إلى القطاع غير الرسمي للمرة الأولى في الدراسة التي أجراها كيث هارت Keith Hart سنة 1971 عن العمال في المناطق الحضرية بدولة غانا وقد خلص Hart من دراسته إلى أن هناك نموذجاً ثنائياً للدخل الذي يحصل عليه العاملون في المناطق الحضرية: إذ يحصل بعضهم على دخل يتحقق مع العمل في المؤسسات والتنظيمات الرسمية، ويحصل البعض الآخر على دخل مصدره العمل الحر الخاص كدخل مكمل revenu complémentaire وقد أطلق Hart على هذا النوع من النشاط العمل غير الرسمي.⁽⁴²⁾

إذ أصبح ضروري أمام ركود الأجور وكساد السوق والتضخم المالي، الأمر الذي جعل من التضامن العائلي واللجوء إلى القرض سياسة ومسلك يسلكه الفرد والجماعة، والنقد الذي وجه إلى Hart والاقتصاديين في هذا السياق هو أنهم لم يتحدثوا عن قطاع غير رسمي ولكن تحدثوا عن طرق وفرص لا شرعية للحصول على مداخيل Opportunités de revenus جدير ذكره تجاهلهم لوظيفة هذا القطاع فيما يخص الجانب الاجتماعي (الاندماج الاجتماعي، الاستقرار الاقتصادي، حرية الممارسة، تلبية الحاجة، الاستقلالية، التفتح...⁽⁴³⁾).

فعبارة اقتصاد غير رسمي هي من ابتكار مؤسسات دولية (البنك الدولي، المكتب الدولي للعمل (B.I.T) ... للإشارة إلى وقائع جد متنوعة (تجارة الشارع، تجارة المخدرات، الأعمال غير المصرح بها في المؤسسات الكبرى وعمل المنازل...).

ولهذا قد يختلف مصطلح اللارسمي بين مختلف الهيئات وأصحاب القرار والفاعلين الاجتماعيين أنفسهم كونه يحمل مؤشرات اقتصادية

الهوامش:

1. BENACHENHOU Abdelatif, Introduction à l'analyse économique, O.P.U, 1976, p17.
2. أحمد صابر عبد الباقي، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، منشورة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع الحضري، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة، 2006، ص 03.
3. هبة نصار، "السياسات الاقتصادية، وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية"، الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في الدول العربية، منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، عمان، الأردن 6-7 أبريل 2004، ص 5.
4. GRANOTIER B, La planète des bidonvilles, perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde, paris, Seuil 1980, p 68.
5. BALANDIER G, Sens et puissance, Ed, PUF, 2^{ème} édition, 1981, p 07.
6. محيا زيتون، "الاستخدام في القطاع غير النظامي، المجلة الاجتماعية القومية"، المجلد 32، العدد 23، سبتمبر 1995، ص 36.
7. عمر عبد الحى صالح البيلى، "الاقتصاد الخفي في الدول النامية، اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية"، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997، ص 115.
8. أميرة مشهورة وآخرون، "القطاع غير الرسمي في حضر مصر، إطار نظري للدراسة"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 25، العدد 2، مايو 1988، ص 07.
9. محيا زيتون، المرجع السابق، ص 37.
10. نفس المرجع، ص 40.
11. إسماعيل قيرة، "مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 77، جامعة منتوري قسنطينة، 1994، ص 228.

12. إحسان حليم، "القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية"، ج1، دور القطاع غير المنظم بالحضر، وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب، الإدارة العامة للإعلام والتوجيه المهني، القاهرة، 1985، ص38.
13. السيد الحسيني وآخرون، "القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص.ص 09-10.
14. نظرا لتنوع و تعدد اصطلاحات هذا القطاع يتبنى صاحب البحث الأنشطة غير الرسمية.
15. إبراهيم حسن العسوي، "نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكاليات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989، ص.ص 101-102.
16. جاي قراشني، "الاقتصاد غير الرسمي"، جوان 1989، ص 37-38.
17. نفس المرجع ، ص 40.
18. عمر عبد الحفي صالح البيلي، المرجع السابق، ص 91.
19. عاطف وليم أندراوس، "الاقتصاد الظلي، المفاهيم المكونات الأسباب، الأثر على الموازنة العامة"، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 13.
20. نفس المرجع ، ص 14.
21. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، المرجع السابق، ص 13.
22. نفس المرجع ، ص 14.
23. وهراني عبد الكريم، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، دراسة حالة مدينة تلمسان، رسالة ماجستير، منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص 12.
24. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، المرجع السابق، ص 15.
25. علي بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه، منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006-2007، ص.ص 61-63.
26. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، المرجع السابق، ص 18.
27. BOUFENIK F et EL AIDI A, L'informel en Algérie, Quelle approche ?, Revue Economic et management, n° 01, Université du Tlemcen, 2003, p 54.
28. CHAIB B, Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie, Cahiers du CRATICE, Université paris XII, n° 22, Premier Semestre 2002, p 207.
29. MUSETTE S ET NASR EDDINE HAMOUDA, La mesure de l'emploi informel en Algérie, Revue Economie et management , N° 01, Université de Tlemcen, Mars 2002, p33.
30. WILLIARD J.C, L'Economie informelle au Mexique, Revue Economique et statistique ,n° 226 in François Roubond, Karthala orstom, paris, 1994, p26.
31. Musette S et Nasr Eddine Hamouda, Op.cit, p33.
32. Boufenik F et El Aidi A, Op.cit, p. 54.
33. LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Edition La découverte, Paris, 1994, p 13
- *من شأن عدم الاتفاق على تعريف موحد أن يؤثر على صحة المعلومات خاصة إذ تعلق الأمر بدراسات مقارنة بين دول لا تعتمد نفس المعايير في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي.
34. BOUFENIK F ET EL AIDI A, op. cit, p. 54.
35. C.N.E.S : « Le Secteur informel ,Enjeux et défis », 2004, p13.
36. BERNARD CHANTAL(S/D), Nouvelles logiques marchandes an Maghreb, paris, CNRS, 1980, p27.
37. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية العامة، 24 جوان 2004، القطاع غير الرسمي أو هام و حقائق، ص32.
38. Le Quotidien d'Oran du 12 Aout 2004.
39. HENNI A, Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie, Ed, ENAG, Alger, 1991, p09.
40. BERAUD P - J.L PERRAULT, Organisation et milieux entrepreneuriaux dans letiers monde, un essai de typologie, l'harmattan, paris, 1996, p 255 ets.
41. إسماعيل قيرة، علي غربي، "في سويولوجية التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص81.
42. حسن محمد، "القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع و الثلاثون، العدد 01، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، جانفي 2000، ص.ص 112-113.
43. LAKJAA A, Le travailleur informel, figure Sociale à géométrie variable (le travail à domicile) Insaniyant, n°01, CRASC, Janvi